عبد العزيز بن باز وفضيلة الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإني كتبت رسالتي هذه إلى كافة من يراه من زملائي طلبة العلم ، وإلى مشايخي وعلى رأسهم سماحة الشيخ محمود التويجري مؤلف كتاب « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمان » ملتمساً منهم تضافر جهودهم وتعاون علومهم في تقريب المذهب الصحيح الذي يزيل عن النفس كل إشكال في مسألة الاعتقاد بأن الله خلق آدم على صورة الرحمان ، وأن ذلك الاعتقاد لا يُفَسَّر.

ذلك أن هذه المسألة خطيرة تتعلق بالرب جل جلاله.

ولقد أشرت إلى بعض الملاحظات بعد قراءتي لكتاب فضيلة الشيخ محمود الآنف الذكر راجيا المولى القدير أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ، فذاك هما هداية البيان والتوفيق.

وقبل ذكر الملاحظات أحب أن أبين لكم أن أجمع بشيء رأيته وهو ينحو إلى إثبات أن آدم أو وجهه خلقه على صورة الرحمان أو وجه الرحمان بشأن: أحدهما تعليقات الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشرهوان على كتاب التوحيد لابن خزيمة. وثانيهما كتاب فضيلة الشيخ محمود لبسيما من صفحة ٤٩ إلى آخر الكتاب حيث يعتبر ما قبل تلك الصفحة لا بعدها من كلام ابن تيمية أو إضافة يسيرة على نحو ما هو مذكور في تعليقات الدكتور الشرهوان.

والله أعلم - والعلم عند الله - أن الذمة لا تبرأ بإشاعة المتعلق به وجه آدم خلقه على صورة وجه الرحمان إلا بعد تحقيق المسألة ومراعاة ملاحظاتي التالية:

١- الملاحظة الأولى: أن الحديث ورد صحيحا ليس للمرئين في كلام بإضمار الصورة التي خلقه عليها آدم بسياقين بدل النظر على أنهما خبران لا خبر واحد

السياق الأول ذكر خلقة آدم استئنافا

★ ★ ★ ★ ★

دون ارتباط بسياق سابق، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاسمع ما يجيبونك وانها تحيتك وتحية ذريتك قال فذهب فقال السلام عليكم. فقالوا السلام عليك ورحمة الله. فزادوه ورحمة الله. قال فكل من يدخل الجنة على صورة آدم طوله ستون ذراعا. فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن». هذا سياق ابن خزيمة في كتاب التوحيد ١/ ٩٢-٩٤ وهو في الصحيحين وغيرهما قال أبو عبد الرحمن: وهذا المتن سأحيل به في سائر طرقه هذه باسم «السياق الأول».

والسياق الثاني ذكر خلق آدم غير مستأنف بل في سياق سابق، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد والبخاري وغيرهما.

وهذا نصه بسياق ابن خزيمة ١/ ٨٤: «لا يقولن أحدكم لأخيه: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته».

★ ★ ★ ★ ★

قال أبو عبد الرحمن: وهذا المتن سأميل له إن شاء الله في ملاحظاتي باسم «السياق الثاني».

ـ الملاحظة الثانية: ورد الحديث بلفظ مظهر لصاحب الصورة ـ وهو نزل صورة الرحمان.

ولم يتفرد المتون على تصحيحه ـ وعلى فرضه صحته ذهب جمهور العلماء إلى تفسيره بعدة تأويلات... وهذا موجز طرقه:

أ ـ حديث الأعمش: عن حبيب بن أبي ثابت: عن عطاء: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمان».

ولم يبرهن من صحح هذا الحديث على أنه روي بطريق آخر صحيح غير معنعن ـ وذلك بالنسبة لمعنعنة حبيب بن أبي ثابت فإنه لا خلاف في تدليسه واستجازته له.

وقد أغفل مصحو هذا الحديث وناقدوه معاً أمراً مهماً وهو أن رواية حبيب ها هنا عن عطاء قال القطان عن حبيب: له غير حديث عن عطاء لا يتابع عليه ـ وليست بمحفوظة.

وهكذا قال العقيلي.

رواه الأعمش عن حبيب بإسناد المار الذكر.

ورواه سفيان الثوري عن حبيب بنفس الإسناد.

وكذا لم يذكر ابن عمر رضي الله عنهما، بل هو كما

عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهو مرسل. وقد ناقش الشيخ التوجري نقد

العلماء لهذا الإسناد ص ١٤ - ٦٤.

وفاته أن مخالفة الثوري للأعمش - وكلاهما

إمامان روى الحديث عن حبيب مباشرة - تعني أن

حبيبا نفسه لم يحفظ إسناده، ودلسه،

ويؤيد ذلك أن له غير حديث عن عطاء ليس

بمحفوظ ولا يتابع عليه.

ولهذا لا يقبل قول الشيخ التوجري ص ٦٣:

«وما عنعنة حبيب بن أبي ثابت في رواية

عن عطاء ... الخ»

قال أبو عبد الرحمن: بل تضر عنعنة مدلس،

واختلف عليه في الرفع والإرسال، وفي موضع

قرر العلماء أنه مثل سماك وهو رواية عن عطاء.

وكذلك أيضا لا يقبل قول فضيلته في نفس الصفحة:

« فلو كان قد دلس في هذا الحديث لكان جديراً أن يرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما ... إلخ »

قال أبو عبد الرحمن : لو فعل لكان التدليس محتملاً بجواز أن عنعنة مدلس

ورواية حبيب عن عطاء عن ابن عمر ، ورواية حبيب عن ابن عمر مباشرة كلاهما صورتان يحتمل فيهما التدليس إذا كان الإسناد عنعنة مدلس ، وليس ورود الإسناد على صورة من صور التدليس ينفي احتمال التدليس في الصورة الأخرى.

وعلو الإسناد لا يقتضي الرواية عن ابن عمر مباشرة ، لأنه قد يكون التدليس عن عطاء محتملاً أن يكون هو الراوي عن عطاء مباشرة ، ولا يكون التدليس محتملاً عن ابن عمر مباشرة.

وذلك بالنسبة لأهل عصر حبيب وذوي المعرفة به.

وقال فضيلة صاحبه أيضاً : « ويؤخذ من قول ابن معين وابن عدي في رواية حبيب عن عطاء لا تؤثر في العنعنة »

قال أبو عبد الرحمن : هذا غير صحيح لأن كلاً من حبيب

على نقد رواية حبيب عن عطاء الذي ذكره القطان والعقيلي، ونقد القطان زيادة علم، وهو علم جرح.

وفي ص ٦٣ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وفي ص ٤٢ نقلاً عن شيخ الإسلام قال بعد إيراده لرواية الزلال بإسناده إلى جرير عن الأعمش بنفس الإسناد، قال شيخ الإسلام:

((فقد صحح إسناد حديث ابن عمر مسنداً خلاف ما ذكره ابن خزيمة)).

قال أبو عبد الرحمن: هذا وهم على ابن خزيمة، لأنه رضي الله ذكر إسناد الأعمش، وإنما ذكر الثوري خالف الأعمش في رفعه متصلاً. وإنما كون ابن خزيمة لم يحكم بصحة ذلك الإسناد وإسحاق بن راهويه حكم بصحته، فتلك قضية ثانية.

والمتجه ومن يتجرأ الحق بالنظر من أهل العلم قد يقدم تعليل إمام على تصحيح إمام وإن كان المصحح أجل قدراً في الجملة.

ولهذا لم يلتفت إلى قول الشيخ محمود ص ٥٥ :

فلا ينبغي أن يلتفت إلى تضعيف ابن خزيمة له
فضلاً عن تضعيف الألباني له تقليداً لابن خزيمة،
وذلك لأنه صرح واستدل بالأسانيد والعلل
ثم قدم على تضعيف الحديث بغير مستند صحيح».
قال أبو عبد الرحمن: إمامة هذين الإمامين وتسليم
العلم لهما بالعلل في الجملة: لا يعني إسقاط
نظر غيرهما من أهل العلم والتحقيق.
ويشارك هذين الإمامين غيرهما في العلم بالعلل،
وقد بينوا أن حبيباً مدلس، وأنه روايته عن
عطاء وغيره أكثر من حديثه غير محفوظ.

ب- رواية ابن لهيعة عن أبي يونس عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإنما
صورة الإنسان على وجه الرحمان». رواه عبد الله
بن أحمد في كتاب السنة، ورواه ابن أبي عاصم
في السنة بنفس الإسناد بلفظ: «من قاتل
فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة
وجه الرحمان».

ولقد تساهل الشيخ حمود من ٦ - ٧ في

قبوله لكون ابن لهيعة صدوقا، وتعاقل عن تضعيف الجمهور له من جهة سوء حفظه، ومن جهة قبوله للتلقين، وبتتبع بأحاديث ليست من أحاديثه وليست في كتابه.

فيحتمل هاهنا أن لم يضبط نص الحديث، ويحتمل أن ضبطه ولكنه تلقن من حديث غيره.

قال ابن لهيعة كما في تهذيب التهذيب ٥/٣٧٨:

«ما أصنع بجيئوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم».

جـ ما رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناده إلى أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا قاتل أحدكم فليتنب الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته وجهه.

ينظر كتاب السنة لابن أبي عاصم ٢/٥٠٧.

قال أبو عبد الرحمن: الصورة هنا مضافة إلى الوجه، والوجه مضاف إلى المضمر، فكم هذا الحديث حكم حديث السياق الثاني.

ومدار هذه الرواية على محمد بن ثعلبة بن سواء

وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٧/١٨٠
والذهبي في الكاشف ٢/٦٠ وابن حجر في تهذيب
التهذيب ٩/٨٦ وتقريب التهذيب ٢/١٤٩ وقال:
صدوق.

قال أبو عبد الرحمن: الإفادة عن عزيزة فيما يتعلق
بالجرح والعدالة - وحكمه أن من المستورين
وأن صدوق - ولا تعارض رواية الحفاظ في
ضبط النص برواية، مثاله كما سيأتي بيانه
ذلك في تبيان أن ما ورد من تلك الروايات ليس
حكم حكم زيادة الثقة.

٣- الملاحظة الثالثة: ليس الخلاف هاهنا في
إثبات الصورة لله جل جلاله.
وإنما الخلاف في كون صورة آدم خلقت
على صورة الرحمان.
والخلاف أيضا في تفسير الحديث تفسيراً لا
يلزم منه التشبيه.
وما انتهى إليه الشيخ التويجري تبعا لشيخ
الإسلام ابن تيمية استلزام أمرين لا صفة
منهما:

أولهما: إثبات التشبيه وأنه وجه آدم يشبه وجه الرحمان.

ولزم هنا منه المنع من تفسير الحديث مع رد كل تفسير فسره به العلماء.

فإذا أسقطت كل تلك التفسيرات لم يبق إلا معنى محتمل غير ظاهر النص وهو التشبيه ولا معنى لقول من قال: نثبت أن وجه آدم على صورة وجه الرحمان ولا نقول بالتشبيه، لأنه لا يكلف التبرؤ من التشبيه باللسان والقلم ما دام لفظ الحديث سيقتضي التشبيه حتما بمقتضى لغة العرب بعد إسقاط كل تفسير ينجي من التشبيه.

وثانيهما: معاكسة منهج أهل السنة والجماعة، فمن منهجهم إثبات المعاني بمقتضى لغة العرب وتفويض الكيفية إلى علم الله كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول.

أثبت المعنى وفوض الكيف.

وها هنا يلزم إثبات ما يقتضي التشبيه

وتفويض المعنى

لأنه قال: خلق الله آدم على صورة الرحمان، وبسقوط كل تفسير للحديث مذهب أن لا يعرف معنى لا خلق الله آدم على صورة الرحمان.

فهذا هو تفويض المعنى، وهو عكس مذهب السلف.

وسيقول: صورة آدم على صورة الرحمان، وسيسقط كل تفسير يدفع التشبيه بحيث لا يبقى عنده إلا ظاهر اللفظ الموهم للتشبيه قبل تأويله المحتم للتشبيه إذا سقطت تفسيرات العلماء له.

وهذا هو بعينه إثبات التشبيه لا إثبات المعنى، وهو خلاف مذهب السلف.

إن المتمسك بدعوى إمرار نصوص الصفات كما جاءت لا يساعده النص المختلف فيه هاهنا، لأنه الخلاف كما سلفت ليس هو في إثبات الصورة لله، وإنما هو في صورة الله مقارنة بصورة آدم.

فالقضية ليست عن إثبات معنى من صفات المخلوق
جل جلاله ، وإنما هي عن علاقة صفة المخلوق
بصفة الخالق .

فلا بد من تأويل يمنع من التشبيه على فرض
ثبوت الروايات به .

٤ - الملاحظة الرابعة : روايتا حبيب ابن أبي
ثابت وابن لهيعة ليستا إضافتا ثقتين
رضا فإن إلى السياق الثاني ، بل هما
مغايرتان من صدوقين غير محققين للرواية
للتدليس وسوء الحفظ والتلقين .

ووجه المغايرة هو الأحاديث الصحيحة التي
لم يختلف النقاد في صحتها جاءت بالإضمار ،
فمعنى ذلك هو الحديث سمع من رسول الله صلى
الله عليه وسلم مضمراً .

والرواية بالإظهار مغايرة للفظ المسموع
بالإظهار من راويين لم يترجح في النظر
براءة تحملهما من التدليس والتلقين ، ولم
يقم دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم
كرر الحديث مرات عديدة تتسع للألفاظ الواردة

في السياق الأول والثاني ، وفي الروايات
ا ـ ب ـ جـ مما يتحتم معه اضطراب المتن
والبقاء على ما اتفقه على صحته وهو رواية
الإضمار .
وتحمل روايات الإظهار إما على الوهم ومخالفة
الحفاظ الذين رووا بالإضمار ، وإما على
دعوى أن الراويين حبيبا وابن لهيعة توهما
أن مرجع الضمير عائد إلى الرحمان فرويا
بالعنعنة على ما توهما صحته من إضافة الصورة
إلى الرحمان .

٥ ـ الملاحظة الخامسة : هنا نقل إجماع
نقله شيخ الإسلام ويحتاج إلى بحث وتمحيص
وهو قوله : لا هذا الحديث لم يكن بين السلف
من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد
إلى الله فإنه مستفيض من طرق متعددة
عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم .
قال أبو عبد الرحمن : تتبعت كلام شيخ الإسلام لعله
يسند هذا إلى أسماء الصحابة والسلف الذين نقل عنهم
الاتفاق فوجدته ص ٧ يقول :

★ ★ ★ ★ ★

« وافقوا السلف على رواية هذا الخبر ونحوه مثل عطاء بن أبي رباح وحبيب بن أبي ثابت والأعمش والثوري وأصحابهم من غير نكير إلخ »

وقال ص ٧٥ : « ثبت عن الصحابة أنهم تكلموا بمعناه كما في قول ابن عباس رضي الله عنهما : وتحمد إلى خلقه من خلقي على صورتي ».

ومثل هذا الاستدلال عليه مؤاخذات :

أولا : كلام ابن عباس هذا لم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والمستشهد به لم يخرجوه .

وعلى فرض صحته فلا يتحتم أن يكون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن نقل الصحابة رضوان الله عليهم عن أهل الكتاب متحمل ، وقد حدث عن أهل الكتاب عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم وغيره .

وعلى فرض أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس في نص عن ابن عباس أو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن « خلقي على صورتي » لا تفسر بتفسير يدفع التشبيه كالقول بأن صورتي التي خلقني بها هي صورة إبراهيم أو آدم

★ ★ ★ ★ ★

لأنه كما نراعي إثبات ما يحتمله ابن عباس رضي الله عنهما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : فعنه باب أولى يجب أن نراعي ما دل عليه النص الشرعي بيقين وهو قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾.

وثانيا : يلزم فضيلة الشيخ التوجري ومن يرى رأيه البحث والتحري عن تحقيق إجماع السلف من القرون الثلاثة ، وعن المستفيض من الصحابة بطرق متعددة على إرادة الضمير عائد لله. وهو الإجماع الذي حكاه شيخ الإسلام رحمه الله، أما نحن فقد بحثت فلم أجد إلا رواية ابن عباس رضي الله عنهما الراجح أنها عن أهل الكتاب وليس فيها نص عن ابن عباس على أن هذا رأيه وليس فيها نص عن ابن عباس على أن الجملة لا تفسر.

وأما حكاية مذهب أن الضمير عائد لله فلا يجوز نقله عن الأعمش والثوري وحبيب وعطاء وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم ، لأن المنقول رواية تلزم لأربابها ، ومنهج السلف

أن يرووا ما بلغهم وقد يُبيّنون صحته أو بطلانه، وقد يتركون ذلك لغيرهم من العلماء، حيث دُوّنت مقاييس نقد الحديث وعُرف حملة الحديث.

ثم إن روايتهم هذه هي محل الخلاف في ثبوتها ودلالتها فكيف يكون محل النزاع دليلا على الاتفاق.

والحق عندي والعلم عند الله أنه لا يوجد دليل على أن القرون الثلاثة الأولى حوت إجماع السلف على أن إضافة الصورة إلى الله، وأن ذلك لا يُفسّر.

بل لما وجدت دعوى أن الضمير عائد إلى الله، ووجدت دعوى إظهار اسم الرحمن مضافا إليه الصورة التي خلقه عليها آدم... أقول لما وجدت هذه الدعوى وجد الخلاف في ثبوت النص الذي أظهر اسم الجلالة، ووجد الخلاف في كون الضمير عائد لله بالنسبة للأحاديث التي أضيفت فيها الصورة إلى مضمر، ووجدت التفسيرات الحديثة لنفي التشبيه.

وجدت الدعوى في عهد مالك وأصحاب مالك وأيد أصحابه وأصحاب أصحابه من أئمة الفقه والحديث ومن النقاد في زهدهم وعبادتهم وصلاحهم وكلهم بشر فيهم خطأ وصواب وليسوا بمعصومين.

وهذه المسألة نردها إلى ما أصل عليه وقعّده من إثبات الحد والجهة بالكيفية وتفويض علم ذلك وتنزيه الرب عن التشبيه فليس الخوف من التحليل أولى من الخوف من التشبيه.

وليس من أسماء الله الحسنى أن يقال: يا من صورة آدم على صورته!

فكيف نتمسك بهذه الجملة بلا تفسير ثم لا نبالي بقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وكيف نحقق مدلول ﴿ليس كمثله شيء﴾ ونحن ننفي كل تفسير لجملة (صورة آدم على صورته) بحيث لا يبقى سوى التفسير المتم للتشبيه.

إذن لا يجوز التهويل بدعوى إجماع السلف مع أن النقل لم يثبت تنصيصاً عن واحد من السلف

قبل نستوعب الاختلاف.

ومن ذهب مذهب الإمام أحمد في عهده وبعيد عهده
قالت كإسحاق [redacted] ولهذا سماه
الإمام ابن خزيمة مذهبهم على أنه مذهب
السلف قلين، وما كلام الحميدي وسكوت سفيان كما في
وهكذا فعل القرطبي عندما قال: «أعاد بعضهم
الضمير على الله تعالى... إلخ».
بيد أن الشيخ التويجري أنكر ذلك بلا
مستند فقال ص ١٩: «قلت: هذا هو قول
أهل السنة والجماعة».
قال أبو عبد الرحمن: النقل عن أهل العلم إما أن
فيجب أن يصح، فقول أهل السنة والجماعة
غير صحيح واستدل.
وهذه كتب الحنابلة من كتاب ابن قتيبة إلى
كتب ابن تيمية تحكي التفسيرات العديدة
وتدل على أن الجمهور لا يقولون بإضافة الصورة
التي خلق عليها آدم إلى صورة الله إلا من
باب التنزل في الاستدلال مصاحبين ذلك بالتفسير
النافي للتشبيه.

ص ٦٢
فإنما يتعلق
بإثبات جملة
«خلق الله
آدم على
صورته».
وهذا ليس
محل خلاف.
إنما الخلاف
في إظهار
صاحب الصورة
رواية،
والمنع من
تفسير الجملة
إذا أظهر
لفظ الرحمان
على أنه
جل جلاله
المضافة
إليه
الصورة

٦ - الملاحظة السادسة: بناء على ما تقرر في الأصول من وجود تفسيرات تكون جائزة تصحيحا بمعنى أن لغة العرب لا تأباها، ومن وجود تفسيرات تكون متعينة ترجيحا بمعنى أنها صحيحة في لغة العرب ودال الدليل على أن المتكلم أرادها.

أقول بناء على هذا فقد حللت التفسيرات التي رد عليها ابن تيمية فوجدتها ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تفسيرات لم يظهر احتمالها تصحيحا ولم تظهر إرادتها ترجيحا كالتأويل الرابع من تأويلات الرازي [انظر كتاب الشيخ صعود من ٥٠ و ص ٨٠].

فهذا القسم لا أتعرض له - لأنه مما لا يقول به ولا يلزم من الإيرادات التي تَرِدُ عليه.

القسم الثاني: تفسيرات صحيحة في لغة العرب ولم يرد ما يدل على ترجيح إرادتها - كما لم يرد ما يدل على عدم إرادتها.

فهذه تظل محتملة - ولا يجوز إلغاء احتمالها بلا برهان.

لهذا أدعو طلبة العلم إلى التثبت في حقيقة التفسيرات التي أوردها العلماء وردّها شيخ الإسلام مع ذكر صحيحة الاستعمال جائزة الاحتمال.

ومما ذكر نموذجا لذلك التأويل الذي احتمله ابن خزيمة وهو أن صورة الرحمن إضافة خلقه كما في بيت الله وناقة الله وأرض الله.

فقد ناقش شيخ الإسلام في صحة احتمال ص ٩٤-٩٨ بعدة وجوه لا يتسع لها هذا المقام.

فمن ذلك الوجه الأول من وجوه رد ابن تيمية وهو قوله: (لم يكن قبل خلق آدم صورة مخلوقة خلقه آدم عليه؟).

فهذا الإلزام لا يلزم لأنه غير داخل في دعوى الاحتمال بل الدعوى تقتصر على أن صورة آدم التي صوّر أبونا آدم عليه هي خلق الله فمعنى (خلق آدم على صورة الرحمن): صوّر الصورة التي أبدعها الله وخلق عليها.

ومن ذلك الوجه الثاني من ردّه يقوم على دعوى

الذي

★ ★ ★ ★ ★

٣ - إضافة المخلوق جاءت في الأعيان القائمة بنفسها كالناقة والبيت.

ويقوم على دعوى ٣ الصفات القائمة بغيرها إذا أضيفت كانت إضافة صفة إلى موصوف.

فصورة الله مثل يد الله وعلم الله.

قال أبو عبد الرحمن: إنما تلزم الدعوى الأول لو كان المراد بالصورة الصفة.

بينما المراد على احتمال ابن خزيمة مفعول الله.

فالصورة من مفعولات الله لأن التصوير فعل، والمصوَّر اسم، والصورة مفعوله.

والله يقول: ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾

فكل صورة إنسانية فهي صورة الجسد لأنها من المنتج التي منحنا إياها ربنا.

وهي صورة الرحمن لأنها مفعوله وملكه.

وعلى هذا تسقط دعوى شيخ الإسلام الثانية، لأنه لا يتعين هاهنا حمل صورة الرحمن على أنها صفة، لأن لله صوراً هي من خلقه وملكه، وذلك غير صورته التي هي صفته.

ومن ذلك الوجه الثالث من رده يقوم على دعوى

الذي

أن كل شيء خلق الله فلا ميزة لإضافة صورة آدم إلى الله بهذا المعنى.

قال أبو عبد الرحمن: بل هنالك ميزتان:

★ أولاهما: أن الله خلق آدم بيده، وصورته صورة من خلقه بيده.

وأخراهما: أن السياق يقتضي التنويه بخلق الله في هذا الموضع.

★ فبالنسبة للسياق الأول يحتمل تبدل صورة آدم بعد أن كان من أهل الأرض، ويحتمل أن في جسم بنيه الآن، فبيّن رسول الله ﷺ أنه على صورته لم يتبدل، وأن التبدل حاصل لذريته بنقصان الجسم.

★ ولغة العرب لا تأبى تفسير «على صورته» بمعنى: لم تتبدل صورته.

★ وبالنسبة للسياق الأول: فهنالك شتم وتقبيح للوجه، والوجه من خلق الله والتهكم بما خلق الله لا يجوز.

★ كيف وقد خلق الله آدم بيده؟!

كيف وقد امتن الله على بني آدم بحسن خلقهم؟!

وهكذا بقية ردود شيخي الإسلام فليس
الوقت الآن يسمح بالمتابعة لأنني لم أقصد
التأليف المستقل، وإنما أرسم ما
أراه منهجا وأدعو العلماء إلى البحث.

القسم الثالث: تفسيرات صحيحة في لغة
العرب متعينة لأن مراد المتكلم ببراهين الترجيح
ولا يجوز العدول عنه إلا ببرهان.

فمن ذلك السياق الأول يتعين في الأصل
أن يكون الضمير لآدم ولا يعدل عن ذلك إلا
بدليل وبرهان ذلك: أن آدم أقرب مذكور،
وأن السياق خبر عن المخلوق وفعل المخلوق،
وليس خبرا عن الخالق وصفاته، لأن الجملة
عن خلق آدم وطوله وتثبيته، ولأن ضمير
صورته وطوله متعين بضرورة السياق فإن
أعيد ضمير صورته إلى الرحمن لزم إعادة ضمير
طوله إلى الرحمن، ولا بد من برهان يفرق بينه
من يعود إليه الضمير في الكلمتين في هذا الموضع
ولا برهان، ومن صحة عود الضمير لآدم في
المراد بعد تعيينه في السياق، وهو كون الصورة

تنسب إلى آدم لأنه صفته ، ومنه ما سلف من كونه « على صورته » بمعنى : لم تتبدل وهو راجع ملاحظة هذه الأصول اللغوية عند مطالعة اعتراضات شيخي الإسلام ص ٦٤ وما بعدها

ومن ذلك السياق الثاني : يتعين في الأصل أن يعود الضمير إلى وجه المضروب وإن كان آدم أقرب مذكور ، لأنه النهي عن الوجه المضروب وفي حديث هذا السياق : « لا يقولن أحدكم لأخيه : قبح الله وجهك ووجه أشبه وجهك » فلو خالفنا ظاهر اللغة العربية واتبعنا شيخي الإسلام في جعل الضمير للفظ الجلالة : لكان الأمر خطيراً جداً لورود كلمة « أشبه » ولكان السياق يقتضي تشبيه الله ، لأن السياق على النهي عن شتم الوجه لأنه أشبه بكونه آدم على صورة الله .

فإذا حُرِّمت كل التفسيرات تعين أنه لوجه الله شبَهٌ وشبيهٌ .

٧ - الملاحظة السابعة : أن شبه الله وشبهه كل من يقرأ رسالتي هذه أنني أعتقد تقوله

ورع الشيخ حمود حسب المستفيض عنه
من سيرته الحظرة عن زهده وورعه
ولا أرى — وأنا العبد المقصر — أنني أكثر
تورعا منه وفضيلة — ولكن لما فاه به ربي وآل
الحزيمة ورد إليه ردا جميلا : رأيت أنه
تحفظ على عقيدتي وصيانتي لكتاب التوحيد وفقه
ما منحني الله إياه من علم أحب إلي وأوجب
من المتابعة الجميلة لمن أعتبرهم من سلفي
الصالح ومن لا أكون شيئا يذكر أمام علمهم
وعلمهم ! لا أنهم بشر — ونحن نصحح ما زاده
منه وهلاتهم من خلال ما خلفوه لنا من علم
نافع ، وأصيلة نير — واجتهادية
ويعلم الله كثرة مشاغلي — وأني لم أقصد
المتأليف في هذه المسألة — وإنما غرضي
المبادرة إلى إبداء ملاحظاتي ودعوة أهل
العلم للتثبت والتعاون على علومهم .
ومن هذا المنطلق أطلب من أصحاب الفضيلة
ومن كل طالب علم أن لا يحيف حبنا المستقر
لشيخ الإسلام عن تمثل الآية وقعت غير

★ ★ ★ ★ ★

قصدي في هذه المسألة الخطيرة - وإنما
أراد رضا الله بنصر ما يرى ويعتقد أنه
الحق - فوقع مسألة ما يليق بكل عقل بشري
غير معصوم ولا يتحقق له الصواب دائما
وأشير هاهنا إلى بعض ما عنّ لي من الملاحظات
على عجل وهي كالتالي :

☆ في ص ٧٦ قال شيخ الإسلام :
(فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة
عن الأنبياء كالتوراة فإنه في السفر الأول
منها : (سنخلقه بشراً على صورتنا يشبهنا)
وتتابع بقية كلامه إلى الوجه التاسع ص ٧٧ .
وقال ص ٦٣ : وما كان من العلم الموروث عن
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فلنا أن نستشهد
عليه بما عند أهل الكتاب ... إلخ
قال أبو عبد الرحمن : لتتم صحة شيخ الإسلام
عليه أن يقيم البرهان على أن في العلم الموروث
عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : أن الله خلقه
بشراً على صورة الرحمن يشبهه !!
واليهود إلى الآن يقولون عن الله : إنسان كبير !!

★ ★ ★ ★ ★

★ ★ ★ ★ ★

م ما إذا كان في العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم أن الله منزه عن الشبيه والمثيل والنظير فيجب رد ما في التوراة واعتبار ذلك من تحريفهم وتغييرهم تعالى الله عما يقولون.

☆ قال ص ٦٤ « إن الله خلق آدم على صورته ولم يتقدم ذكر ما يعود الضمير إليه ».

قال أبو عبد الرحمن: كيف يكون هذا وآدم عليه السلام أقرب مذكور؟ والخبر عنه.

وقال في نفس الصفحة: وما ذكر بعضهم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يضرب رجلا ويقول قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فقال: خلق الله آدم على صورته

أي على صورة هذا المضروب: فهذا شيء لا أصل له ... إلخ.

قال أبو عبد الرحمن: يكفي الحديث الصحيح المذكور في السياق الثاني فعود الضمير للوجه الآدمي المنهي عن ضربه.

☆ في ص ٦٤ قال: « الحديث الآخر لفظه: إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على

★ ★ ★ ★ ★

صورته - وليس في هذا ذكر أحد يعود الضمير إليه ..».

قال أبو عبد الرحمن: كيف هذا وقد ذكر الخبر عنه وهو الوجه... وجه الجنس الآدمي

وفي ص ٦٥ رد على ابن خزيمة في إيراده لرواية: لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته.

فقرر ابن تيمية أنه ليس في ذكر أحد يصلح عود الضمير إليه - ولم يتقدم ذكر مضروب. وإذا لم يعد إلا المقدر فلابد من العود للاسم الصريح وهو الله.

قال ص ٦٥: «وأما إذا تقدم اسم صريح قريب إلى الضمير فلا يصلح أن يترك عوده إليه ويعود إلى شيء متقدم لم يذكر له في الخطاب.

وهذا مما يعلم بالضرورة فساده في اللغات».

قال أبو عبد الرحمن: المؤاخذات منه وجوه:

أولى: أن هناك ظاهراً غير مقدر وهو «وجه».

وثانية: ليس الظاهر أولى بإعادة الضمير إليه إذا احتمل

غيره وإن كان مقدراً - به العبرة بالمرجع.
ولو قلت: «إذا ضاربتَ زيداً وضاربك فلا عليك إذا أوجعتَ ما جنَتْه وجرحه»
فضمير جنته يعود للوجع المقدر، ولا يعود لزيد الظاهر - لأنه الخبر عن الوجع - والاستراط متعلق به.

وقد يتعين عود الضمير لأحد المرجعين وإن لم يكن أقرب مذكور إذا كان الخبر عنه كما في قولك:
«لا تستغرب فروسية زيد ما دام معه بنو يربوع، وأرى مملوك زيد ورث الفروسية عن مواليه».
فضمير مواليه يعود لمملوك المضاف، ولا يعود إلى زيد المضاف إليه - لأنه الخبر الثاني عن مملوك زيد وليس عن زيد.

وفي قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل﴾ يترجح أن ضمير جعلناه عائد للكتاب وإن كان موسى هدى - لأنه الخبر عن الكتاب.

قال شيخ الإسلام ص ٦٥: «فإن الله خلقه

آدم على صورة بنيه كلهم ، فتخصيص واحد لم يتقدم له ذكر بأن الله خلق آدم على صورته في غاية البعد .. إلخ ».

قال أبو عبد الرحمن :

ليس هنا تخصيص بالنسبة لصورته ، لأنه المراد وجه جنس آدمي.

ولم يقل : وجه إلا الضمير لأحدكم في قوله : إذا قاتل أحدكم.

وإنما الضمير للوجه الجنس في قوله : فليجتنب الوجه.

وعلى فرض عوده لأحدكم فذلك عام لوجه كل مخاطب بدليل ضمير الجماعة في أحدكم.

* قال ص ٦٦ « ذرية آدم خلقوا على صورة آدم ، لم يخلق آدم على صورهم .. إلخ ».

قال أبو عبد الرحمن : ها هنا مؤاخذتان :

أولاهما : أنه سيأتي الإصلاح استعمل ص ٦٥ ما أنكره هاهنا فقال : فإن الله خلق آدم على صورة بنيه.

وأخراهما : لا شبهة في هذا التعبير لتساوي البشر — آدم وبنيه — في الصورة ، وإنما الاختلاف

في الاستباه.

وعلى هذا يكون معنى خلقه آدم على صورة وجه المضروب أي صورة مثل صورته.

قرر شيخ الإسلام أن المراد صورة الرحمن ولو كان المراد صورة آدم لما كان لذكر الوجه معنى إذ يقبح تقبيح كبيه ورجله كرجله.

قال أبو عبد الرحمن: هاهنا مؤاخذتان:

أولاهما: أنه يلزمه في حمل الأمر على صورة الرحمن ما ألزم به غيره ممن حمل الأمر على صورة آدم من إثبات صفات غير الوجه.

وأخراهما: أن للوجه مزيد خصوصية في تقبيح الضرب والشتم لأنه أشرف الأعضاء وفيه أشرف الحواس.

وما دامت المضاربة ممانعة فلتكن بما دون الأشرف والأهم.

وأما شتم وتقبيح غير الوجه فلا يجوز بنصوص أخرى، ولا يجوز تقبيح خلق الله.

وإنما ورد النص هاهنا على الأهم الأشرف وهو الوجه لا سيما أن عرف الناس أن

يسبوا الوجوه إذا أرادوا التقبيح.

* زعم شيخ الإسلام أن السلف لا نزاع بينهم في عود الضمير لله، وحينئذ فالأمة اتفقت على تبليغ الحديث وتصديقه إلا طائفتين

روت الجملة الأولى فقط وهي قوله: فإذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه ولم يذكر الثانية

وطائفة روت الجملة الثانية وهي: خلق الله آدم على صورته.

فصار الحديث متواترا... إلخ.

انظر ص ٤٥ قال أبو عبد الرحمن: محل النزاع خارج عن هذا الاتفاق الذي دل عليه ابن تيمية، لأنه لا نزاع في ثبوت الحديث بجملته بإضمار صاحب الصورة.

وإنما الخلاف في تفسير صاحب الصورة بأنه الله كما أن الخلاف في ثبوت الرواية التي وردت بإظهار الضمير وهو كلمة «الرحمن».

وهذان الأمران غير داخلين في الاتفاق الذي عزاه شيخ الإسلام للفقراء وأهل الأصول وأهل الكلام.

وعلى فرض أن لفظ الجلالة ثابت نقلاً، أو محتمل دراية فهناك اختلاف ثالث لم يدخل في الاتفاق الذي حكاه، وهو الزعم بأن خلق صورة آدم على صورة الرحمان لا يفسر - بل مذهب جمهور العلماء الذين تناولوا هذه المسألة بعد نشوء دعوى: صورة آدم على صورة الرحمان أو جبوا تفسيرها بتفسيرات تخرجه عن التشبيه من أمثال ابن قتيبة وابن خزيمة وابن فورك وابن حزم وأبي ثور والخطابي وأبي حامد الغزالي وأبي الوفاء ابن عقيل والرازي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده المرسلين.

كتبه

أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري

عفا الله عنه

فرغ منه آخر ليلة الجمعة التي تليها صبيحة الجمعة الموافق ١٨/١٩/٨/١٤٠٥هـ